الأهرام

المصدر : اكتوبر
التاريخ : ١٤ مايو ٢٠٠٠

السلام السورى - الإسرائيلى
هل يغرق فى بحيرة طبرية ؟!

هناك مقولة شهيرة لوزير الخارجية الإسرائيلى الأسبق، أبا إيبان،، وهى أن العرب لم يضيعوا أبدا فرصة تضييعهم للفرصة!! فهل تنطبق هذه المقولة على السوريين هذه المرة؟

وإذا لم تكن تنطبق فلماذا تصر دمشق على انسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧؟ لماذا ترفض سوريا الحدود الدولية الفاصلة بينها وبين فلسطين ١٩٢٣، وهى الحدود التى رسمها الانتداب الفرنسى فى سوريا والبريطانى فى فلسطين؟

كل هذه الأسئلة كانت تدور فى زهنى وأنا أجوب شوارع مدينة طبرية المطلة على البحيرة ومن أمامى هضبة الجولان المحتلة، قال لى أحد سكان المدينة وهو يشير إلى البحيرة: لماذا لم تأت من ستة أشهر مضت لترى بنفسك كيف كان الحال هنا؟ وقال آخر: لقد انحسر مستوى الماء فى البحيرة إلى مستوى لم نعهده من قبل، ودفع صيادو السمك وأصحاب الشواطئ الخاصة ثمن ذلك.

رجعت إلى السجلات لأجد أنه فى عام ١٩٩١ وصل مستوى سطح الماء فى البحيرة إلى ٢١٢,٩٦ متر - أى بزيادة قدرها أربعة سنتيمترات فقط فوق الخط الأحمر. وعندها وضع المدير الإسرائيلى لإدارة البحيرة خطا أصفر على المقياس. وفى شتاء ١٩٩٩، تم وضع علامة سوداء بعدما انخفض المقياس إلى ما تحت الخط الأصفر والأحمر أيضا.

لكن ما حدث فى شتاء ٩٩ لا يمكن مقارنته بالشتاء الجاف لعام ٩٨ - على حد قول أحد المسئولين - فقد تسبب فى إفراغ المخزون الأرضى وتخفيض حصة المياه للزراعة بنسبة ٤٠٪ . وبناء عليه، طلبت الحكومة من مزارعى الكيبوتسات فى شمال إسرائيل تجفيف أشجار الفاكهة المعمرة لعشرين سنة فأكثر.

وأكد لى مسئول آخر فى مرفق المياه الإسرائيلى وهو شركة تسمى «ميكوروت» أن الخطر الأكبر لا يزال محدقا بهم، فإذا كانت الأزمة الأخيرة قد انقضت فإن شتاء ساخنا آخر سوف يقضى على ٨٠٪ من مزروعات الدولة!! وعلى حد قوله: «إذا حدث جفاف مثل هذا الذى حدث مؤخرا فسوف يضطر المستوى السياسى لاتخاذ قرارات صعبة: هل يواصل إستهلاك المياه تحت الخطوط الحمراء؟ أو يقضى على معظم الزراعة فى البلاد؟!

ولكن ماذا عن الحلول البديلة؟ ماذا عن تحلية مياه البحر على سبيل المثال؟

قد تتعجب إذا قلت لك بأنهم هنا لم ينتبهوا إلى ذلك بعد. إن دولة إسرائيل بكل إمكاناتها الفنية والتكنولوجية متخلفة لعشر سنوات فى مجال الاستفادة من تحلية مياه البحر والاستفادة من الحلول الأخرى التى من الممكن أن توفر لها مئات الملايين من الأمتار المكعبة مياها فى العام. ورغم ذلك هناك شركات إسرائيلية تنتج أجهزة ضخمة لتحلية المياه لصالح دول مثل الولايات المتحدة والمكسيك والهند وقبرص. لكن لا أحد يطلبها هنا!!

المسئول الأول عن مرفق المياه الإسرائيلى شخص يدعى مائير بن مائير - ٧٥ عاما - وهو بصفة عامة لم يتأثر كثيرا بانخفاض مستوى المياه فى بحيرة طبرية، ويقول: فى ولايتى الأولى قبل حوالى عشرين عاما، حددت الخط الأحمر عند ناقص ٢١٣ مترا..

www.ethraadl.com
إثراء
المعارف الرقمية

وهو مجرد رقم من الأفضل عدم تجاوزه. لكن إذا انخفض مستوى مياه البحيرة عن هذا المستوى لعدة سنتيمترات فلن تحدث كارثة. لكن الصيادين فى البحيرة كان لهم رأى آخر. فقد أكد أحدهم ويدعى حانان موران أن شبكته لم تصطد فى الليلة السابقة سوى سبعة كيلوجرامات من السمك.. وأضاف: «قبل سنة أو سنتين كنت أرجع كل ليلة بـ ١٨٠ كيلو. ويترجم ما يقوله إلى لغة المال فيقول: «ذات مرة أخرجت من البحيرة ٢٢٠٠ شيكل فى الليلة، والآن لا أستخرج أكثر من مائة شيكل»

(ملحوظة : الشيكل يساوى الآن حوالى ٨٥ قرشا مصريا)!

الحرب القادمة !

المشاكل التى يعانى منها الصيادون هنا فى البحيرة هى نفسها مشاكل الشرق الأوسط يقول البروفيسور رفائيل سميث، من معهد أبحاث المياه التابع للتخنيون فى حيفا «إن العجز الذى تواجهه كل من إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية يمكن أن يصل إلى مليار متر مكعب ماء فى السنة. ومن الممكن تعويض هذه الكمية مقابل استثمار قدره نصف مليار دولار فى السنة، وذلك عن طريق تحلية مياه البحر» . ويتساءل: «أليس هذا مبلغا معقولا لمنع الحرب القادمة؟! »

(أستاذ آخر من نفس المعهد قال: «إن المياه هى الثروة الاستراتيجية للشرق الأوسط، وهى التى سوف تلقى بظلالها الكثيفة على أى اتفاق سلام. لقد وجدنا صعوبة بالغة فى توفير حصة المياه التى تعهدنا بتزويدها للأردنيين بموجب معاهدة السلام. وهم قاموا من جانبهم بإغلاق محابس المياه عن السكان لمدة ثلاثة أيام فى الأسبوع. وإذا ما استمر نقص المياه فى الشرق الأوسط فسوف تندلع الحرب!! ».

كلمة الحرب هذه أخذت تتردد فى رأسى حتى وأنا داخل دورة المياه حيث السيفون له يدان: يد سوداء ويد بيضاء، واحدة للاستخدام الخفيف لطرد كمية قليلة من الماء والأخرى للاستخدام الثقيل، وإرشادات التوفير فى استخدام المياه ملصقة فى كل مكان.

ولربما لهذا السبب أيضا أطلق الإسرائيليون على المحادثات السورية – الإسرائيلية الخاصة بالانسحاب إلى حدود ٤ يونيو ٦٧ اسم «السيطرة على مصادر المياه».

إذن، فالمشكلة مشكلة مياه والإسرائيليون- ويا للعجب - يرون هنا أن المطلب السورى الخاص بالانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو - أى أن تصبح سوريا دولة مشاطئة مع إسرائيل فى بحيرة طبرية - مطلب جديد نسبيا!! كيف هذا؟ يقولون إن السوريين قبل ٦ – ٧ سنوات لم يكونوا يتحدثون عن «حدود ٤ يونيو» ولكن عن «الانسحاب الشامل» !!

وكعادة الإسرائيليين فى تمييع المواقف، يرجعون ذلك إلى أغسطس ٩٣، وهو الموعد الذى قال عنه وليد المعلم، السفير السورى لدى الأمم المتحدة، إن رئيس الوزراء الإسرائيلى الراحل، يتسحاق رابين، وعد فيه الأمريكيين بالانسحاب إلى حدود ٤يونيو ١٩٦٧ . وهو – على حد قول المعلم – لم يأت هكذا مرة واحدة ، إنما تم على مراحل وبعد مفاوضات أجريناها مع إيتامار رابينوفيتش حتى يوليو ٩٤ وتوصلنا فيها إلى اتفاق حول حدود الرابع من يونيو».

وإيتامار رابينوفيتش، رئيس جامعة تل أبيب حاليا، وسفير إسرائيل السابق لدى واشنطن ورئيس الطاقم الإسرائيلى المفاوض، وقتها، مع سوريا، يقول فى مقالة له نشرتها صحيفة «معاريف» فى أعقاب فشل قمة جنيف بين الرئيسين الأمريكى والسورى: «يبدو لى وفقا لحساب المصلحة أن الرئيس الأسد مُصر على الخروج من الاتفاق مع إسرائيل بوصفه الطرف المنتصر وليس الطرف المهزوم. وإذا شبهنا موقفه بموقف السادات فى حينه، فيمكننا القول بأن شاطئ بحيرة طبرية بالنسبة له هو قناة السويس بالنسبة للسادات. لقد دخل أنور السادات فى المسيرة السلمية مع إسرائيل فى السبعينات وهو مؤيد بنصره النسبى، فى حرب أكتوبر، وبقوة اقتصادية وسياسية فى العالم العربى تحققت فى أعقاب استخدام سلاح البترول والزيادة المهولة فى أسعار النفط. فى حين أن حافظ الأسد لحق بالمسيرة السلمية فى التسعينات على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتى وانتصار الولايات المتحدة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فى حرب الخليج. إن الأسد مستعد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، لكنه يريد أن يظهر كمن فعل ذلك من مركز القوة. وإصراره على حدود ٤ يونيو ومطالبته بحقه فى بحيرة طبرية يستهدف أيضا إثبات أن الأسد حقق شروطه فى التسوية وأنه خرج منها منتصرا» .

التزام أم وديعة!

نعود إلى ما وعد به رابين الأمريكيين وهو موضع الخلاف الآن، فقد أكد فاروق الشرع، وزير الخارجية السورى لمادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية أن رابين - فى حينه - أعطى السوريين عن طريق الأمريكيين التزاما commitment بالانسحاب الإسرائيلى إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧. وإسرائيل ، من ناحيتها ، تنكر بشدة أن المقصود هو «التزام» وأنه على أقصى تقدير «وديعة deposit مشروطة » . وتؤكد بأن كلينتون طلب من رابين ، فى حينه، إعطاءه هذه الوديعة لكى يضعها فى جيبه وليس على طاولة المباحثات. لكن رابين قال للرئيس الأمريكى إنه يمكنه بعد موافقة السوريين على الشروط الإسرائيلية - السلام الكامل والترتيبا الأمنية وتطبيع العلاقات - وضع الوديعة الإسرائيلية على الطاولة.

سوريا إذن ترى فى هذا «التزام» وإسرائيل تقول إنها مجرد «وديعة» وتمسك فى يدها بوثيقتين رسميتين صادرتين عن الإدارة الأمريكية تؤيدان موقفها: الوثيقة الأولى وهى وثيقة عامة عبارة عن خطاب بعث به الرئيس الأمريكى جيرالد فورد إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى الراحل، يتسحاق رابين مؤرخ فى الأول من سبتمبر ١٩٧٥ - أى خلال الولاية الأولى لرابين كرئيس للوزراء - وكانت إسرائيل، وقتها على وشك الانسحاب من ممرات الجدى ومتلا فى سيناء، وتريد أن تعرف ماذا سيكون موقف الأمريكيين بالنسبة لهضبة الجولان. ينهى فورد خطابه إلى رابين بقوله: «إن الولايات المتحدة تؤيد وجوب أن يتضمن أى حل مع سوريا فى إطار اتفاق سلام، ضمانات لإسرائيل إزاء أى هجوم من هضبة الجولان. إن الولايات المتحدة اتخذت قرارا نهائيا بشأن الحدود. وسوف تعطى وزنا كبيرا للموقف الإسرائيلى الداعى لأن يتضمن أى اتفاق مع سوريا التطلعات الإسرائيلية الخاصة بالبقاء فى هناك مقولة شهيرة لوزير الخارجية الإسرائيلى الأسبق، أبا إيبان، ، وهى أن العرب لم يضيعوا أبدا فرصة تضييعهم للفرصة!! فهل تنطبق هذه المقولة على السوريين هذه المرة؟

وإذا لم تكن تنطبق فلماذا تصر دمشق على انسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧؟ لماذا ترفض سوريا الحدود الدولية الفاصلة بينها وبين فلسطين ١٩٢٣، وهى الحدود التى رسمها الانتداب الفرنسى فى سوريا والبريطانى فى فلسطين؟

هضبة الجولان »!!

● أما الوثيقة الثانية وهى الوثيقة التى نشرها المحلل العسكرى لصحيفة « هآرتس » زئيف شيف فى يناير ٩٧، فهى عبارة عن خطاب من وزير الخارجية الأمريكى ، وارين كريستوفر إلى بنيامين نتنياهو. ويقول فيها كريستوفر إنه لا يرى ، الورقة ليست ورقة، مشيرا بذلك إلى أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية التى اتفقت بشأنها كل من إسرائيل وسوريا فى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

٢٢ مايو ١٩٩٥. وأن هذه الورقة لها قوتها القانونية الملزمة.

وكانت ورقة « أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية » قد اتفق بشأنها كل من المعلم ورابينوفيتش بعد فشل محادثات كل من رئيسى الأركان، وقتها، السورى حكمت الشهابى والإسرائيلى إيهود باراك فى ديسمبر ١٩٩٤. وكان باراك قد أظهر موقفا متشددا للغاية، غير أن الورقة مكنت الدولتين ، سوريا وإسرائيل ، من مواصلة المحادثات على المستوى العسكرى، عندما أخذ أمنون شاحاك ، رئيس الأركان الإسرائيلى السابق، مكان باراك فى مواجهة حكمت الشهابى.

السيطرة على المياه!

نعود إلى السؤال: لماذا إصرار سوريا على حدود الرابع من يونيو وعدم موافقتها على خط الحدود الدولية الفاصل بينها وبين فلسطين ١٩٢٣؟

الحقيقة أنه لا توجد خريطة واحدة فى غرفة الخرائط بالأمم المتحدة تشير إلى خط الحدود بين إسرائيل وسوريا. لكن من المؤكد أن السوريين كانوا فى الرابع من يونيو ١٩٦٧ عند خط المياه الشمالى الشرقى لبحيرة طبرية.

هناك خرائط عدة من أزمنة مختلفة أهمها خريطة الحدود الدولية التى رسمها الانتداب البريطانى فى فلسطين والفرنسى فى سوريا. وهى الخريطة التى تضع فى أيدى إسرائيل قطاعا ضيقا للغاية – بعرض عشرة أمتار فقط – شرقى خط المياه فى الجزء الشمالى الشرقى لبحيرة طبرية. وهذا الخط أيضا يمر على مسافة ما بين ٥٠ – ٣٠٠ متر شرقى نهر الأردن، وذلك فى المنطقة الواقعة ما بين بحيرة طبرية والمكان الذى كانت توجد فيه مستنقعات سهل الحوله، وهى المستنقعات التى قامت إسرائيل بتجفيفها.

وهذا القطاع الذى يصل عرضه إلى عشرة أمتار فقط لا توجد له أية أهمية من الناحية الاستراتيجية العسكرية، ولكن أهميته تكمن بالأساس فى السيطرة على المياه. يقول أرييه شاليف، ممثل إسرائيل فى لجنة الهدنة فى الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٥، والذى عمل بعد ذلك رئيسا لقسم الأبحاث فى المخابرات العسكرية.. يقول فى كتابه بعنوان « السلام والأمن فى الجولان » أما وضع الحدود الدولية على مسافة عشرة أمتار شرقى الجزء الشمالى لبحيرة طبرية جاء لضمان أن تصبح البحيرة كلها داخل ارض إسرائيل، فلسطين.. وهذا الأمر بالطبع يرفضه السوريون رفضا قاطعا. والمياه كانت دوما محل خلاف بين سوريا وإسرائيل، ففى أواخر عام ١٩٥٢ وأوائل ٥٣ تم عقد ١٠ لقاءات بين ضباط سوريين وإسرائيليين على اعلى مستوى، وذلك لتقسيم المنطقة المنزوعة السلاح والتى حددها اتفاق الهدنة فى ٢٠ يوليو ١٩٤٩. وكان على رأس الطاقم الإسرائيلى المفاوض، وقتها موشيه ديان. غير أن المحادثات فشلت – على حد قول الإسرائيليين – بسبب المطالب السورية المبالغ فيها، فقد طالبوا بنقل خط الحدود إلى منتصف البحيرة.

أما خط الرابع من يونيو والذى يطالب السوريون بانسحاب إسرائيل إلى ما وراءه، فهو قد نشأ – كما يقول الصحفى الإسرائيلى إيتان عاميت – على مر السنين كنتيجة لسياسة الضم الزاحف خطوة خطوة سواء من جانب إسرائيل أو من جانب سوريا. وفى تلك الفترة تم تسجيل ليس اقل من ٩٦ ألف شكوى متبادلة بين إسرائيل وسوريا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ويؤكد رامى طال، الصحفى بجريدة «يديعوت أحرونوت » فى كتابه عن موشيه ديان أن ديان نفسه الذى عمل كرئيس للأركان وكوزير للدفاع أكد له أن ٨٠٪ من هذه الحوادث الحدودية كانت نتيجة لاستفزازات إسرائيلية. وكانت الطريقة التى تتبعها إسرائيل فى ذلك الوقت هى إرسال بلدوزرات إلى المنطقة المراد ضمها تحت غطاء العمل على استصلاحها!!

الحمة فى مقابل طبرية!

وكان اتفاق الهدنة قد حدد ٣ مناطق منزوعة السلاح بين إسرائيل وسوريا. وفى منطقة « مشمار هايردين » غربى نهر الأردن ، قامت إسرائيل بطرد القرويين العرب وضمت المنطقة حتى نهر الأردن، وهى المنطقة التى أصبحت فيما بعد تعرف بحدود الرابع من يونيو. أما سوريا فقد سيطرت – على حد قول الإسرائيليين – على معظم أراضى المثلث الشمالى: بانياس – دان – تل العزازيات، بالإضافة إلى خربة التوافيق – الحمة.

وتزعم إسرائيل أيضا أن سوريا ضمت قطاع العشرة أمتار فى الجزء الشمالى الشرقى لبحيرة طبرية من النقيب العلوى شمالا وحتى مصب نهر الأردن فى البحيرة. وأنها زحفت إلى خط المياه وأنشأت مراسى للقوارب لكى تثبت سيادتها على هذه المياه!!

والغريب أن إسرائيل تطرح الآن اقتراحا عجيب الشأن – ليس بصفة رسمية – وهو مبادلة ارض عربية بأرض عربية أخرى. بمعنى أنها تعرض على السوريين حسن الجوار . فإذا ما أرادت عائلة سورية مثلا قضاء يوم على شاطئ بحيرة طبرية فهى فى هذه الحالة تحل ضيفا على إسرائيل مثلها فى ذلك مثل الإسرائيليين الذين يدخلون طابا دونما حاجة إلى الحصول على تأشيرة من السفارة المصرية فى تل أبيب. ونفس الشىء بالنسبة للإسرائيليين الذين يشتاقون إلى مياه العيون الساخنة فى الحمة. بمعنى أن تكون لسوريا السيادة على الحمة مع حرية المرور إلى شاطئ طبرية، وأن تكون لإسرائيل السيادة على شاطئ بحيرة طبرية بالكامل مع حرية المرور إلى الحمة. وهو الأمر الذى ترفضه سوريا ، بالطبع لا لشىء سوى أنه مبادلة أرض عربية بأرض عربية أخرى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية